

محددات الاستثمار الخاص في الاقتصاد الليبي دراسة قياسية للفترة 1980 – 2020م

أ. حليلة لزهر السماع

محاضر، قسم الاقتصاد، كلية الاقتصاد، جامعة سرت، سرت، ليبيا

Haleemah.alzhar2019@su.edu.ly

تاريخ النشر: 2026/10/01

تاريخ القبول: 2026/08/30

تاريخ الاستلام: 2026/08/04

الكلمات المفتاحية:

الملخص

الاستثمار الخاص ، الاستثمار العام ،
الناتج المحلي الاجمالي ، التكامل المشترك
، سببية جرانجر .

هدفت الدراسة إلى إبراز أهمية الاستثمار الخاص ، ومدى تأثيره بمحدداته التي لها دور فعال في التنمية الاقتصادية ، كما انتهجت الدراسة المنهج الكمي على الاقتصاد الليبي للفترة 1980 – 2020 ، ومن ثم المنهج القياسي لتحليل السلاسل الزمنية وتم تقدير نموذج قياسي لمتغيرات الدراسة . وتوصلت الدراسة إلى وجود علاقة توازنية طويلة الاجل بين متغيرات الدراسة وان هذه المتغيرات تتحرك معا في الاجل الطويل واي انحراف عن حالة التوازن يكون مؤقت ثم يعود المسار التوازني بمرور الزمن.

وفي الاجل القصير بينت النتائج ان الاستثمار العام والناتج المحلي الاجمالي يؤثران ايجابيا على الاستثمار الخاص وكان تأثير الانفاق الاستهلاكي العام سلبيا ، ومعلمة تصحيح الخطأ تدل أن 86% من انحرافات الزمن القصير يتم تصحيحها خلال الفترة الواحدة (السنة) و العودة للتوازن ، و اظهرت نتائج اختبار السببية وجود علاقات سببية بين بعض المتغيرات وبخاصة تأثير الاستثمار العام في الاستثمار الخاص وعلاقة متبادلة بين الاستثمار الخاص والناتج المحلي الاجمالي .

Determinants of Private Investment in the Libyan Economy: An Econometric Study for the Period (1980–2020)

Haleemah lazhar Al-Samaa

Lecturer, Department of Economics, Faculty of Economics, University of Sirte, Sirte, Libya

Haleemah.alzhar2019@su.edu.ly

Abstract

This study aims to highlight the importance of private investment and the extent to which it is influenced by its determinants ' influence, given its significant role in promoting economic development. The study focuses on the Libyan economy over the period 1980–2020. It employs both the descriptive analytical approach and econometric time-series techniques. An econometric model was estimated to examine the relationships among the studied variables. The findings indicate the existence of a long-run equilibrium (cointegrating) relationship among the studied variables, suggesting that they move together over the long term and that any short-run deviations from equilibrium are temporary and gradually converge back to the long-run equilibrium path.

In the short run, the results reveal that public investment and gross domestic product (GDP) exert a positive and statistically significant effect on private investment, whereas government consumption expenditure has a negative effect. The estimated error correction coefficient indicates that approximately 86% of short-run disequilibrium is corrected within one year, reflecting a rapid adjustment toward the long-run equilibrium. Furthermore, the Granger causality test confirms the existence of causal relationships among some of the studied variables, particularly a unidirectional causal relationship running from public investment to private investment, as well as a bidirectional causal relationship between private investment and gross domestic product.

Keywords

Private Investment,
Public Investment,
Gross Domestic
Product (GDP) ,
Cointegration ,
Granger Causality.

المقدمة

يقوم الاستثمار بدور مهم في عملية النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية ، فهو مكون أساسي في الطلب الكلي ، فبنجاحه تنجح عملية التنمية الاقتصادية ومن ثم الاستقرار الاقتصادي ، ولهذا فإن معظم الاقتصاديين ركزوا دراساتهم وتحليلاتهم على الاستثمار الخاص كونه أكثر ارتباطاً بالتحليل الاقتصادي، فضلاً عن النظر إلى الاستثمار الحكومي على أنه "متغير سياسة ، فالاستثمار في القطاع الخاص والذي هو من القطاعات المهمة التي ينبغي الاهتمام بها في ليبيا لما لهذا القطاع من دور في تحقيق النمو الاقتصادي من خلال الاستثمار الخاص الذي يمثل مع الاستثمار العام الركيزة الأساسية للنمو الاقتصادي في أي بلد لما يولده من طاقات إنتاجية جديدة تؤدي إلى تزايد حجم الإنتاج والدخل ومن ثم تحقيق النمو الذي هو أحد الشروط الأساسية لتحقيق أهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية. لقد كان الاتجاه السائد في ليبيا هو توسيع دور القطاع العام في كافة النشاطات وتقليص دور القطاع الخاص .

مشكلة الدراسة:

تهتم هذه الدراسة بالاستثمار الخاص والذي يعتبر من أهم الركائز الأساسية لتحقيق النمو والتنمية ، مع التركيز على مجموعة المحددات التي تؤثر في الاستثمار الخاص ، ويكون التساؤل حول العوامل الرئيسة المحددة للاستثمار الخاص في الاقتصاد الليبي، ومدى تأثير هذه العوامل على الانفاق الاستثماري الخاص وعليه فإن هذه الدراسة تسعى إلى التعرف على هذه العوامل وأهميتها في تحديد حجم الاستثمار الخاص خلال فترة من الزمن تمتد من (1980 - 2020) ومن ثم فالسؤال البحثي الرئيسي هو : ما هي محددات الاستثمار الخاص في ليبيا ؟

فرضيات الدراسة

- 1- العلاقة بين الاستثمار العام والاستثمار الخاص في الاقتصاد الليبي علاقة تكاملية .
- 2- وجود علاقة عكسية بين الاستثمار الخاص ومعدل التضخم.
- 3- يؤثر ارتفاع سعر الصرف سلباً على الاستثمار الخاص.
- 4- هناك علاقة ايجابية وذات دلالة احصائية تربط بين الناتج المحلي الاجمالي والاستثمار الخاص في الاقتصاد الليبي.

منهجية الدراسة

تعتمد هذه الدراسة على المنهج الوصفي من اجل الإحاطة الشاملة حول الموضوع محل الدراسة، والمنهج التحليلي، إذ نحاول تناول الاستثمار الخاص وتحليل جوانبه المختلفة وتحليل ودراسة محدداته اضافة الى الجانب القياسي لاختبار مدى صحة وملائمة فرضيات الدراسة لواقع الاقتصاد الليبي .

اهداف الدراسة :

- نسعى من خلال دراستنا لهذا الموضوع إلى التعرف على محددات الاستثمار الخاص ومدى اهميته وايضا الوقوف على طبيعة العلاقة بين الاستثمار الخاص والناتج المحلي الاجمالي والاستثمار العام ومعدل التضخم وسعر صرف الدينار الليبي امام الدولار الأمريكي في الاقتصاد الليبي .
- كما تعمل هذه الدراسة على مساعدة متخذي القرار وصانعي السياسات الاقتصادية بالاقتصاد الليبي على التعرف على محددات الاستثمار الخاص بالاقتصاد الوطني وتوضيح العلاقة بينهما ، ومن ثم إتاحة الفرصة لهم في بناء خطط تساهم في الاستفادة من طبيعة العلاقة بين المتغيرات في التنمية و النمو الاقتصادي

اهمية الدراسة

تنبع أهمية هذه الدراسة من المكانة التي يحظى بها الاستثمار الخاص في الفكر الاقتصادي ، نظراً لما يترتب عليه من آثار اقتصادية و سياسية واجتماعية ، ودوره في دعم النشاط الاقتصادي وتعزيز مسار التنمية . وتزداد أهمية الاستثمار الخاص في ليبيا في ظل التحولات والتغيرات الاقتصادية التي يشهدها الاقتصاد الليبي ، وما تفرضه من تحديات تتعلق بتعزيز دور القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي. كما تسعى الدراسة إلى إبراز أهمية محددات الاستثمار الخاص وموقعها ضمن الهيكل الاقتصادي العام ، من خلال الدور الذي تؤديه هذه المحددات في التأثير على الاستثمار الخاص ، وانعكاس ذلك على مسار التنمية الاقتصادية.

حدود الدراسة

الحدود المكانية : اجريت الدراسة على الاقتصاد الليبي .
الحدود الزمنية : تغطي الفترة الممتدة من (1980-2020) ،وقد تم اختيار هذه الفترة اسناداً الى مدى توفر البيانات الاقتصادية اللازمة

للتحليل ، ولاسيما بيانات الاستثمار اذ لم تتوافر بيانات منشورة عن الاستثمار بشقيه العام والخاص للسنوات اللاحقة للعام 2020 من الجهات الرسمية المختصة الامر الذي حدد نطاق الفترة الزمنية للدراسة.

الدراسات السابقة

تركز جل الدراسات السابقة التي تناولت موضوع الاستثمارات الخاصة لبحث واستكشاف العوامل الاقتصادية التي تؤثر على حجم ونسبة الاستثمار الخاص إلى الناتج المحلي الإجمالي و لرقم القياسي لأسعار المستهلك وكذلك الاستثمار العام فترى دراسة على الاقتصاد الجزائري ان الناتج المحلي الخام هو المحدد الذي يحتل المرتبة الاولى في التأثير على القرار الاستثماري (برحومة، 2007) وفي دراسة اخرى تتضمن الاقتصاد السوداني حيث تم استبعاد متغير الناتج المحلي وانه متغير غير مرغوب فيه و استنتجت الدراسة عدم معنوية الناتج المحلي الإجمالي يرجع لمعدل النمو السالب في فترات الدراسة ، وكان أفضل نموذج بين النماذج التي تم تكوينها هو النموذج الذي يكون فيه الاستثمار دالة في الاستثمارات للفترات السابقة والواردات (الفكي ، 2001)

وترى دراسة اخري قامت بتحليل أثر مجموعة من متغيرات السياسة والمتغيرات الاقتصادية الكلية على نسبة الاستثمار الخاص إلى الناتج لعينة من ثلاث وعشرين بلداً من الدول النامية خلال الفترة (1975 – 1987) وقد أظهرت النتائج - القياسية أن نسبة الاستثمار الخاص تتأثر إيجابياً بمعدل نمو الناتج الحقيقي ومستوى الدخل الفردي ونسبة الاستثمار العام، وتتاثر سلبياً بمعدلات الفائدة الحقيقية والتضخم المحلي (Greene & Villanueva, 1991)

وفي دراسة قام بها Al-Jundi & Hijazi, حول العوامل المؤثرة على الاستثمار الخاص في دولة الإمارات العربية المتحدة خلال الفترة (1990 - 2010) وجد الباحثان أن الانفاق العام الحقيقي هو المحدد الأكثر أهمية للاستثمار الخاص، ويليه الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي (Al-Jundi & Hijazi, 2013)

قامت دراسة في عام 1994 بتحليل لمحددات الاستثمار الخاص في ثمانية دول أفريقية منها أربعة دول ذات دخل متوسط وأربعة دول ذات دخل منخفض ، حيث أشارت إلى تفاوت تأثير مستوى التضخم على الاستثمار الخاص حسب مستوى الدخل ، حيث وجد أن تأثير معدل التضخم يكون إيجابياً في الدول متوسطة الدخل ، في حين كان هذا الأثر سلباً في الدول منخفضة الدخل. (Oshikoya, 1994)

وكانت دراسة عن مصر حيث استخلصت هذه الدراسة وجود علاقة مزاحمة بين الاستثمار العام في غير البنية الأساسية وبين الاستثمار الخاص، وذلك من خلال ما يؤدي إليه هذا النوع من الاستثمار العام من انخفاض في إنتاجية القطاع الخاص وربحيته، ونقص في الموارد التمويلية المتاحة له كما بينت ايضاً وجود علاقة تكاملية بين الاستثمار العام في البنية الأساسية وبين الاستثمار الخاص، إذ أوضح التحليل أنه على الرغم من أن الاستثمارات العامة في البنية الأساسية المادية والبشرية تؤدي إلى ارتفاع إنتاجية القطاع الخاص من ناحية، وإلى مزاحمته في الحصول على الموارد التمويلية من ناحية أخرى، إلا أن الأثر التكاملي يفوق أثر المزاحمة (سميحة و نعال، 2004)

في حين بينت دراسة لعام 2011، ان الاستثمار العام ينافس الاستثمار الخاص في نيجيريا ، وأن انخفاض سعر الصرف يؤثر سلباً على الاستثمار الخاص ، وأن التضخم المرتفع يعرقل الاستثمار (Bakare , 2011).

كما قدمت دراسة سورية أن القطاع المالي هو المحرك الأساسي والفعال للاستثمار وينعكس تطوره وقوته على أوجه الاستثمار وهذا ما عملت ومازالت تعمل عليه الحكومة السورية من خلال تطوير وتحديث الأنظمة والقوانين والتشريعات المالية السورية وتطوير المؤسسات المصرفية السورية بهدف تشجيع الاستثمار المحلي والأجنبي، وعند استقرار الوضع الاقتصادي ويتطور بشكل ملحوظ تتم زيادة الاستثمارات في بيئة الأعمال ويتم النمو المتزايد للنجاح في تحقيق أهداف الأنشطة الاقتصادية الحالية والمستقبلية (هائل أبو رشيد 2008) واجريت دراسة على الاستثمار الخاص في إيران ووجدوا أنه يتأثر بالاستثمار العام والدخل من صادرات النفط والغاز وناتج قطاع الصناعة والائتمان المصرفي (Ahangari & Saki, 2012)

وقامت دراسة عن الاقتصاد الليبي في نفس السياق أشارت النتائج العملية إلى قيام علاقة تكامل مشترك من الدرجة الأولى مستقرة بين الاستثمار الخاص وكل من نمو الناتج الحقيقي، ومعدل التضخم وسعر الفائدة الحقيقي وحجم الائتمان على أن ذلك لا يعني أن هذه هي المحددات الوحيدة للاستثمار. (بلق، 2015)

واسفرت دراسة ليبية ايضاً أن الاستثمار يستجيب وبشكل طردي مع الناتج المحلي الإجمالي المتباطئ و الاستثمار العام في الفترة الطويلة الأجل ، ويستجيب بشكل سلبى للمستوى العام للأسعار في الفترة القصيرة الأجل ، وإيجابي في الفترة الطويلة الأجل ، وان تأثير الناتج

المحلي الإجمالي الحالي على الاستثمار الخاص، سلبى في الفترة القصيرة الأجل والطويلة الأجل (يوسف، 2014)

وايضاً دراسة أخرى محلية تبرز أبرز نتائجها هناك تأثير إيجابي للناتج المحلي (غير النفطي) على الاستثمار الخاص، و عدم وجود علاقة عكسية بين الاستثمار العام والاستثماري الخاص واما ما يخص سعر الصرف هناك علاقة عكسية وسلبية بين الاستثمار الخاص وسعر الصرف (الحوتة، 2021)

و دراسة حول العلاقة بين الاستثمار العام و الاستثمار الخاص على عينة من 33 دولة صناعية في منظمة OECD خلال الفترة (1975 – 2019) استخدمت منهجية VAR وتوصلت أن الاستثمار العام في التعليم والبنية التحتية هو أكثر فعالية في تشجيع الاستثمار الخاص في معظم بلدان العينة (Tkacevs & 2022) Matvejevs.

وسعت دراسة ايضاً إلى تقديم دليل تجريبي حول السببية بين الإنفاق العام واستثمارات القطاع الخاص على 33 مقاطعة في إندونيسيا خلال الفترة (2010 – 2013) مستخدمة أسلوب 3 Stages OLS ، وتوصلت إلى عدة نتائج أهمها وجود علاقة سببية طردية بين الاستثمار العام في البنية التحتية والاستثمار الخاص، ولا توجد علاقة سببية بين الاستثمار العام في الموارد البشرية والاستثمار الخاص (Arini, 2016).

وقامت دراسة بمحاولة تجريبية لدراسة العلاقة بين الاستثمار الخاص و النفقات العامة في اليونان خلال الفترة ما بين 1950 – 1998 باستخدام نموذج var و توصلت الدراسة إلى أن الاستثمار العام يكمل الاستثمار الخاص و أن نفقات الاستهلاك العام تزاحم الاستثمار الخاص (Mamatzakis, 2001).

الاطار النظري للدراسة

يعد الاستثمار الخاص من اهم مكونات النشاط الاقتصادي لما يؤديه من دور في زيادة الطاقة الانتاجية نموذج الدراسة وتوفر فرص العمل، وتحقيق النمو الاقتصادي . وقد اهتمت النظريات الاقتصادية بتفسير محددات الاستثمار ، حيث يرى جون كينز ان قرار الاستثمار يعتمد بصورة اساسية على توقعات المستثمرين بشأن العوائد المستقبلية والكفاءة الحدية لرأس المال في حين ركزت النظرية النيوكلاسيكية على الناتج وتكلفة استخدام رأس المال باعتبارها من اهم العوامل المؤثرة في تحديد المستوى المرغوب من الاستثمار وأن الاستثمار يرتبط إيجابياً

بمعدل نمو الناتج الحقيقي ، وأن زيادة النمو التي يترتب عليها زيادة الدخل الفردي الحقيقي تزيد من الادخار المحلي الذي يمثل المصدر الرئيسي لتمويل الاستثمارات المحلية ، بالإضافة إلى ذلك ، افترض النموذج وجود علاقة بين الاستثمار الخاص والاستثمار العام ، غير أن طبيعة هذه العلاقة قد تكون تنافسية أو تكاملية . فهي تكون تنافسية عندما تعتمد زيادة الاستثمار العام على حساب الاستثمار الخاص ، وهو ما يعرف في الأدب الاقتصادي بأثر التزاحم كما اقترح النموذج النيوكلاسيكي عوامل أخرى قد تؤثر على الاستثمار الخاص في الدول النامية بشكل خاص ، ويعد معدل التضخم واحداً من هذه العوامل ، والذي لا يرتبط بشكل واضح مع زيادة الناتج المحلي كما هو الحال في الدول المتقدمة . ويفترض هنا أن التضخم يؤثر سلباً على الاستثمار الخاص من خلال زيادة عدم اليقين وعدم الاستقرار في الاقتصاد ، الأمر الذي يصرف تركيز المستثمرين الى المشروعات قصيرة الأجل ، ويضعف اهتمامهم بالمشاريع الاستثمارية طويلة الأجل (بلق ، 2015) .

ووفقاً لنظرية الاستثمار لنيوكلاسيك بما يخص متغير سعر الصرف الذي يعتبر من المتغيرات المحددة للاستثمار الخاص اذ تؤثر تغيراته في تكلفة المدخلات المستوردة والعوائد المتوقعة من النشاط الاستثماري ، فان انخفاض قيمة العملة المحلية قد يؤدي الى ارتفاع تكلفة السلع الرأسمالية والمستلزمات المستوردة ، مما يرفع تكلفة الاستثمار ويحد من الحافز الاستثماري ، ولا سيما في الاقتصاديات النامية التي تعتمد بدرجة كبيرة على الواردات ، وفي المقابل قد يؤدي انخفاض قيمة العملة المحلية الى تحسين القدرة التنافسية للمنتجات المحلية وزيادة العائد المتوقع من الأنشطة الموجهة للتصدير مما يحفز الاستثمار الخاص ، ومن ثم فان اتجاه العلاقة بين سعر الصرف والاستثمار الخاص ليس بالضرورة واحداً وانا يتوقف على طبيعة الاقتصاد ومدى اعتماده على الصادرات والواردات. كما تفسر نظرية المعجل العلاقة بين النشاط الاقتصادي والاستثمار، اذ يؤدي ارتفاع الناتج والطلب الى زيادة الطاقة الانتاجية ومن ثم تحفيز الاستثمار الخاص أي علاقة موجبة (International Monetary fund, 1995).

وفيما يتعلق بالإنفاق الاستهلاكي ووفقاً لنظرية الطلب الفعال الكينزية، حيث يؤدي ارتفاع الاستهلاك الى زيادة الطلب على السلع والخدمات، ومن ثم تحسين توقعات الربحية وتشجيع القطاع الخاص على الاستثمار.

الدراسة التطبيقية

أظهرت نتائج اختبار جذر الوحدة كما هي موضحة في الجدول رقم (1) لاختبار (ADF) و الجدول رقم (2) لاختبار (PP) عند أخذ المستوى والفرق الأول النموذج الأول الذي يحتوي على ثابت إن جميع متغيرات الدراسة كانت غير مستقرة في المستوى واستقرت في الفرق الأول عدا معدل التضخم فهو استقر في المستوى واستقر في الفرق الأول .

الجدول رقم (1) نتائج اختبار جذر الوحدة باستخدام (ADF) لمتغيرات الدراسة

الفرق الأول 1st difference			المستوى Level		
المتغيرات	القيمة المحسوبة	القيمة الجدولية عند 5%	القرار	القيمة المحسوبة	القيمة الجدولية عند 5%
PIN	0.303 ^{0.9154}	2.94	غير مستقر	7.450 ^{0.0000}	2.94
GIN	1.634 ^{0.4559}	2.94	غير مستقر	8.661 ^{0.0000}	2.94
GDP	1.489 ^{0.5287}	2.94	غير مستقر	8.577 ^{0.0000}	2.94
GCE	0.234 ^{0.9715}	2.94	غير مستقر	4.125 ^{0.0025}	2.94
INF	3.866 ^{0.0051}	94.2	مستقر	6.190 ^{0.0000}	2.94
EXR	0.533 ^{0.8739}	94.2	غير مستقر	5.307 ^{0.0001}	2.94

*نموذج بثابت

الجدول رقم (2) نتائج اختبار جذر الوحدة باستخدام (PP) لمتغيرات الدراسة

الفرق الأول 1st difference			المستوى Level		
المتغيرات	القيمة المحسوبة	القيمة الجدولية عند 5%	القرار	القيمة المحسوبة	القيمة الجدولية عند 5%
PIN	0.048 ^{0.9482}	2.94	غير مستقر	7.478 ^{0.0000}	2.94
GIN	1.419 ^{0.5633}	2.94	غير مستقر	8.630 ^{0.0000}	2.94
GDP	1.260 ^{0.6384}	2.94	غير مستقر	8.546 ^{0.0000}	2.94

$$PIN = F(GIN, GDP, GCE, INF, EXR)$$

$$PIN = B_0 + B_1 GIN + B_2 GDP + B_3 GCE + B_4 INF + B_5 EXR + U_i$$

حيث إن :-

PIN : الاستثمار الخاص (المتغير التابع)

GIN : الاستثمار العام (متغير مستقل)

GDP : الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الجارية (متغير مستقل)

GCE : الانفاق الاستهلاكي العام (متغير مستقل)

INF : معدل التضخم (متغير مستقل)

EXR : سعر صرف الدينار الليبي امام الدولار الأمريكي (متغير مستقل)

تم استخدام أسلوب السلاسل الزمنية (Time series) خلال الفترة (1980-2020) وذلك لتحديد أثر العلاقة بين الاستثمار الخاص والبعض من محدداته .

وهنا تم استبعاد الائتمان الممنوح للقطاع الخاص كمتغير مستقل نظراً لعدم توفر أرقام وبيانات حول متغير القروض المقدمة للقطاع الخاص لفترة زمنية طويلة، وكذلك تم استبعاد سعر الفائدة نظراً لأثباته لفترة زمنية طويلة.

وتم ادراج متغير سعر الصرف للنموذج لأنه يعتبر متغيراً مهماً نظراً لان الاقتصاد الليبي وبشكل كبير يعتمد على الواردات من مستلزمات انتاج وغيرها ، لذلك فان أي تغير في سعر الصرف هذا بدوره سينعكس على تكلفة انشاء المشروعات الخاصة .

اختبارات جذر الوحدة "Unit Root Tests"

من اهم الاختبارات التي تستخدم في تحديد وجود جذر وحدة في السلسلة الزمنية من عدمه هي اختبار ديكي فولر الموسع ، Augmented Dickey-Fuller (ADF) ، واختبار فيليب بيرون Phillips-Perron (PP) وبعد حساب الفروق الاولى والثانية يتم اختبار الفرضيتين ، فرضية العدم $H_0: \phi = 1$ بمعنى السلسلة الزمنية غير مستقرة والفرضية البديلة $H_1: \phi < 1$ بمعنى السلسلة الزمنية مستقرة ، فاذا تم قبول فرضية العدم فهذا يعني وجود جذر وحدة والسلسلة الزمنية غير ساكنة .

GCE	0.135 ^{0.9646}	2.94	غير مستقر	4.176 ^{0.0022}	2.94	مستقر
INF	3.000 ^{0.0453}	94.2	مستقر	5.078 ^{0.0002}	2.94	مستقر
EXR	0.593 ^{0.8609}	94.2	غير مستقر	5.305 ^{0.0001}	2.94	مستقر

*نموذج بثابت

ما يشير الى ان الاستثمار العام يسهم في تهيئة البنية الاساسية وتحفيز القطاع الخاص على الاستثمار .

توجد علاقة سببية ثنائية الاتجاه بين الناتج المحلي الاجمالي و الاستثمار الخاص مما يوضح ويشير الى ان النمو الاقتصادي يحفز الاستثمار الخاص ، وان الاستثمار الخاص يساهم في زيادة الناتج المحلي الاجمالي .

توجد علاقة سببية احادية الاتجاه من الاستثمار العام الى الناتج المحلي الاجمالي، مما يعني ان زيادة الاستثمار العام تؤدي الى تحفيز النمو الاقتصادي .

توجد علاقة سببية ثنائية الاتجاه بين التضخم والناتج المحلي ، حيث يؤثر كل منهما في الاخر .

الجدول رقم (3) اختبار السببية

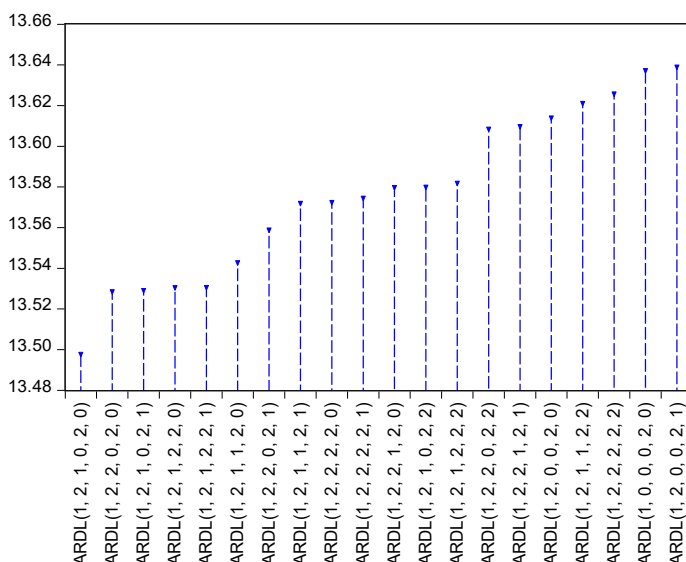
Null Hypothesis:	Obs	F-Statistic	Prob.
DGIN does not Granger Cause DPIN	38	7.40177	0.0022
DPIN does not Granger Cause DGIN		1.81482	0.1787
DGDP does not Granger Cause DPIN	38	5.77451	0.0071
DPIN does not Granger Cause DGDP		7.44838	0.0021
DGCE does not Granger Cause DPIN	38	3.07304	0.0597
DPIN does not Granger Cause DGCE		0.45871	0.6361
DINF does not Granger Cause DPIN	38	1.79993	0.1812
DPIN does not Granger Cause DINF		1.79614	0.1818
DEXR does not Granger Cause DPIN	38	0.08457	0.9191
DPIN does not Granger Cause DEXR		0.19634	0.8227
DGDP does not Granger Cause DGIN	38	2.79210	0.0758
DGIN does not Granger Cause DGDP		6.97183	0.0030
DGCE does not Granger Cause DGIN	38	0.48994	0.6170
DGIN does not Granger Cause DGCE		0.85018	0.4365
DINF does not Granger Cause DGIN	38	0.89105	0.4199
DGIN does not Granger Cause DINF		3.27899	0.0502
DEXR does not Granger Cause DGIN	38	0.78458	0.4646
DGIN does not Granger Cause DEXR		0.14971	0.8615
DGCE does not Granger Cause DGDP	38	0.52682	0.5954
DGDP does not Granger Cause DGCE		0.64776	0.5297

تحديد عدد فجوات النموذج

بهدف تحديد عدد فترات الإبطاء المثالي للنموذج و بحساب معيار Akaike لعدة تباطؤات زمنية و هي موضحة على الشكل التالي:

الشكل رقم (1) : تحديد عدد فجوات النموذج

Akaike Information Criteria (top 20 models)

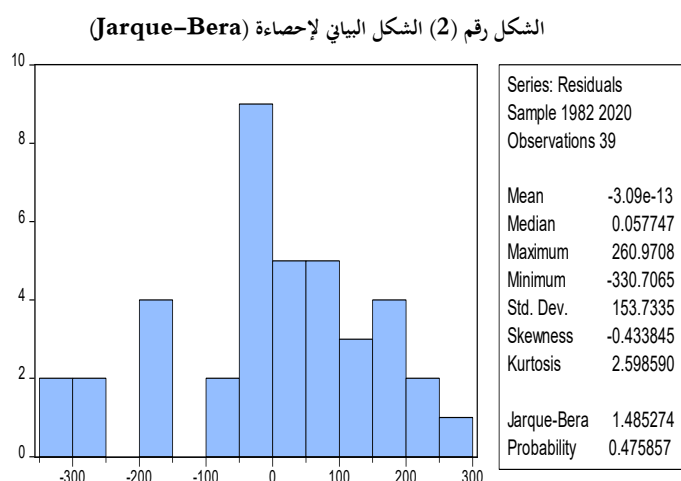


من خلال الشكل أعلاه النموذج المثالي الذي يدني من قيمة Scharw هو النموذج $ARDL(1,2,1,0,2,0)$ وهو الاقرب للمستوي الافقي والافضل ، بمعنى فجوة واحدة للاستثمار الخاص وفجوتان للاستثمار العام و فجوة واحدة للناتج المحلي الاجمالي ولا توجد فجوة لمعدل التضخم وفجوتان للأنفاق الاستهلاكي العام ولا توجد فجوة لسعر الصرف.

اختبار السببية Causality لجرانجر Granger

تم اختبار العلاقة السببية بين كل متغيرات الدراسة حيث اظهرت النتائج التالية المبينة في الجدول رقم (3) و ابرزت النتائج ان توجد علاقة سببية احادية الاتجاه من الاستثمار العام الى الاستثمار الخاص وهذا

أكبر من مستوى المعنوية 5% بحيث يتبين أن بواقي نموذج الانحدار موزعة توزيعاً طبيعياً .



تقدير نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة

ARDL

من خلال اختبار استقرارية السلاسل الزمنية وأن المتغيرات كانت متكاملة من الدرجة الأولى وبالتالي يمكن تطبيق منهج ARDL لاختبار التكامل المشترك (منهج اختبار الحدود) لاختبار وجود العلاقة طويلة الأجل بين المتغيرات .

اختبار التكامل المشترك باستعمال منهج الحدود (Bounds

(Test

يوضح الجدول رقم (6) أن F-statistic هي أكبر من الحد الأعلى و الأدنى للقيمة الحرجة عند مختلف درجات معنوية وبالتالي نرفض فرضية العدم ونقبل الفرضية البديلة التي تقر بوجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين متغيرات الدراسة وأن هذه المتغيرات تتحرك معا في الأجل الطويل وأي انحراف عن حالة التوازن يكون مؤقت ثم يعود المسار التوازني بمرور الزمن.

الجدول رقم (6) منهج الحدود

Null Hypothesis: No levels relationship				
F-Bounds Test				
Test Statistic	Value	Signif.	I(0)	I(1)
Asymptotic: n=1000				
F-statistic	20.18478	10%	2.08	3
k	5	5%	2.39	3.38
		2.5%	2.7	3.73
		1%	3.06	4.15

DINF does not Granger Cause			
DGDP	38	7.00763	0.0029
DGDP does not Granger Cause DINF		6.74192	0.0035

DEXR does not Granger Cause			
DGDP	38	0.60712	0.5509
DGDP does not Granger Cause DEXR		0.13162	0.8771

DINF does not Granger Cause			
DGCE	38	0.88329	0.4230
DGCE does not Granger Cause DINF		0.39357	0.6778

DEXR does not Granger Cause			
DGCE	38	0.28240	0.7558
DGCE does not Granger Cause DEXR		0.14308	0.8672

DEXR does not Granger Cause			
DINF	38	0.82000	0.4492
DINF does not Granger Cause DEXR		1.20678	0.3120

اختبار الارتباط الذاتي

يبين الجدول رقم (4) اختبار Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test وجود ارتباط ذاتي (Autocorrelation) في بواقي معادلة الانحدار ، بحيث الاحتمال المقابل لهذا الاختبار أكبر من مختلف درجات المعنوية 1% ، 5% ، 10% .

الجدول رقم (4)

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:

F-statistic	0.641820	Prob. F(2,25)	0.5348
		Prob. Chi-Square(2)	
Obs*R-squared	1.904681		0.3858

اختبار تجانس تباين حدود الخطأ

من خلال الجدول رقم (5) يبين اختبار ARCH أن القيم الاحتمالية هي أكبر من مختلف درجات المعنوية ، وبالتالي النموذج خالي من مشكلة عدم ثبات التباين .

الجدول رقم (5)

Heteroskedasticity Test: ARCH

F-statistic	1.019051	Prob. F(1,36)	0.3195
Obs*R-squared	1.046054	Prob. Chi-Square(1)	0.3064

التوزيع الطبيعي للبواقي

التوزيع الطبيعي لبواقي نموذج الانحدار من خلال إحصائية (Jarque-Bera) الموضحة من خلال الشكل رقم (2) ، أن قيمة الاحتمال

الاجل الطويل

الجدول رقم (7) معلمات الاجل الطويل

Levels Equation				
Case 2: Restricted Constant and No Trend				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
GIN	0.026569	0.012581	2.111929	0.0441
GDP	0.017937	0.002984	6.010525	0.0000
INF	-8.245674	6.636867	-1.242405	0.2248
GCE	0.024220	0.006262	3.867765	0.0006
EXR	1091.609	172.1985	6.339249	0.0000
C	-233.5759	97.36507	-2.398970	0.0236

$$EC = PIN - (0.0266*GIN + 0.0179*GDP - 8.2457*INF + 0.0242*GCE + 1091.6092*EXR - 233.5759)$$

وبإعادة كتابة المعادلة وترتيبها تكون معادلة التوازن في الاجل الطويل كالتالي :

$$PIN = 0.0266GIN + 0.0179GDP - 8.2457INF + 0.0242GCE + 1091.6092EXR - 233.5759$$

نلاحظ من نتائج المعلمات في الاجل الطويل كما في الجدول رقم (7) هناك تأثير موجب ومعنوي للاستثمار العام على الاستثمار الخاص وان زيادة الاستثمار العام تؤدي الى زيادة الاستثمار الخاص ويوجد تأثير موجب ومعنوي للنتائج المحلي الاجمالي على الاستثمار الخاص مما يدل على ان النمو الاقتصادي يحفز الاستثمار الخاص وهناك ايضا تأثير سالب ولكنه غير معنوي احصائيا لمعدل التضخم على الاستثمار الخاص وبالتالي لا يوجد دليل على تأثير التضخم في الاستثمار الخاص خلال فترة الدراسة .

اما بالنسبة للاتفاق الاستهلاكي العام فانه تأثير ايجابي ومعنوي على الاستثمار الخاص وهذا يعني ان الاتفاق الاستهلاكي العام يدعم الاستثمار الخاص في الاجل الطويل .

وهناك علاقة طردية ذات تأثير موجب ومعنوي بين سعر الصرف والاستثمار الخاص في الاجل الطويل .

الاجل القصير

يوضح الجدول رقم (8) وهو نتائج نموذج تصحيح الخطأ الى ان الاستثمار العام والنتائج المحلي الاجمالي يؤثران ايجابيا ومعنويا في

الاستثمار الخاص في الاجل القصير بينما بينما الاتفاق الاستهلاكي العام يؤثر بشكل سالب ومعنوي احصائيا على الاستثمار الخاص في الاجل القصير ونلاحظ أيضا ان معلمة تصحيح الخطأ تساوي 0.86 وهي معنوية عند مستوى معنوية 1% وبالإشارة السالبة ، وهي تدل 86% من انحرافات الزمن القصير يتم تصحيحها خلال الفترة الواحدة (السنة) للعودة إلى التوازن في الأجل الطويل أي يستغرق سنة وشهر تقريبا حتى يعود لقيمتة التوازنية في المدى البعيد بعد أثر صدمة في النموذج.

الجدول رقم (8) معلمات الاجل القصير

ECM Regression
Case 2: Restricted Constant and No Trend

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(GIN)	0.034472	0.010173	3.388426	0.0022
D(GIN(-1))	-0.032199	0.008492	-3.791601	0.0008
D(GDP)	0.006788	0.002251	3.015675	0.0055
D(GCE)	-0.101778	0.011218	-9.072794	0.0000
D(GCE(-1))	-0.113690	0.017095	-6.650430	0.0000
CointEq(-1)*	-0.867273	0.065996	-13.14123	0.0000
Mean dependent				
R-squared	0.933151	var	125.2128	
S.D. dependent				
Adjusted R-squared	0.923022	var	594.5928	
Akaike info				
S.E. of regression	164.9694	criterion	13.19004	
Schwarz criterion				
Sum squared resid	898091.7	Hannan-Quinn	13.44597	
Hannan-Quinn				
Log likelihood	-251.2057	criter.	13.28186	
Durbin-Watson stat				
	1.615746			

* p-value incompatible with t-Bounds distribution.

اختبار صحة تحديد الشكل الدالي: (RAMSEY RESET Test)

يتم اختبار صحة ومدى ملائمة تحديد الشكل الدالي ، وذلك باستخدام اختبار RAMSEY ونتائج الاختبار مبينة في الجدول رقم (9) أن احتمال إحصائية F يساوي 0.3319 وهو أكبر من 0.05 هذا يثبت صحة وملائمة الشكل الدالي المستخدم في التقدير.

الجدول رقم (9) اختبار صحة تحديد الشكل الدالي

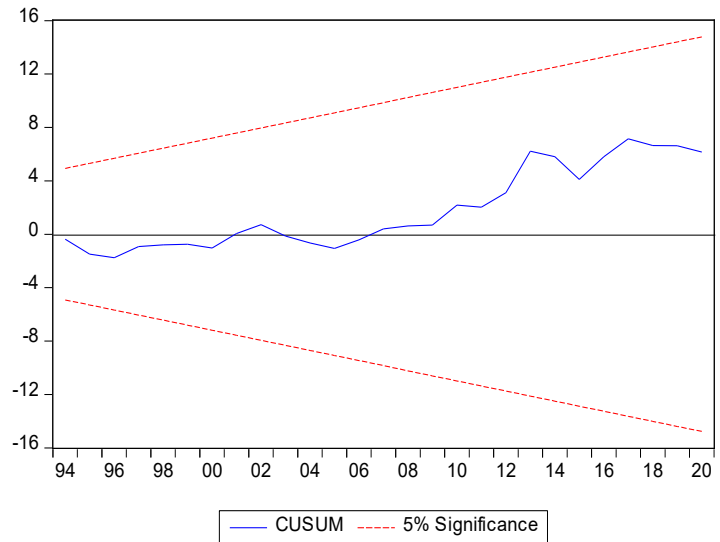
	Value	df	Probability
t-statistic	0.988693	26	0.3319
F-statistic	0.977514	(1, 26)	0.3319

اختبار استقرار النموذج (Stability Test)

يوضح اختبار مجموع البواقي التراكمي (CUSUM) أن

النموذج يتسم بالثبات حيث وقع الشكل البياني لإحصاء الاختبار للنموذج داخل الحدود الحرجة.

الشكل رقم (3) الشكل البياني لإحصاء (CUSUM)



النتائج

1- تشير نتائج اختبار الاستقرار بواسطة اختبار ديكي فولر

الموسع (ADF) ان جميع متغيرات الدراسة غير مستقرة في المستوى ، واستقرت جميعها بعد اخذ الفروق الاولى لها عدا متغير معدل التضخم استقر في الأثنين .

2- بينت نتائج اختبار السببية هناك علاقة سببية احادية الاتجاه من الاستثمار العام الى الاستثمار الخاص ، و سببية أحادية ايضا من الاستثمار العام الى الناتج المحلي الاجمالي ، وسببية ثنائية الاتجاه بين الاستثمار الخاص والناتج المحلي الاجمالي، وايضا سببية ثنائية الاتجاه بين الناتج المحلي الاجمالي والتضخم.

3- وجود تكامل مشترك بين المتغيرات مما يعني ارتباطهما بعلاقة توازن طويلة الأجل وكان لكل من الاستثمار العام والناتج المحلي الاجمالي والانفاق الاستهلاكي العام وسعر الصرف اثر موجب ومعنوي على الاستثمار الخاص ، بينما كان اثر معدل التضخم سالب وغير معنوي في الاجل الطويل ، واما الاجل القصير وضح ان الاستثمار العام والناتج المحلي

الاجمالي يؤثران ايجابيا ومعنويا في الاستثمار الخاص في حين

كان تأثير الانفاق الاستهلاكي العام سالبا ومعنوي

4- اوضحت النتائج أيضا ان معلمة تصحيح الخطأ تساوي

0.86 وهي معنوية عند مستوى معنوية 1% وبالإشارة

السالبة ، وهذا ما يزيد من دقة وصحة العلاقة التوازنية في

المدى القصير، وهي تدل أن 86% من انحرافات الزمن

القصير يتم تصحيحها خلال الفترة الواحدة (السنة) أي

يستغرق سنة و شهر تقريبا حتى يعود لقيمه التوازنية في

المدى البعيد بعد أثر صدمة في النموذج .

التوصيات

1- زيادة الاستثمار العام وتوجيهه نحو مشروعات البنية التحتية

والخدمات الاساسية لما له من دور في تحفيز الاستثمار

الخاص .

2- تشجيع الاستثمار الخاص في القطاعات الانتاجية كالزراعة

والصناعة والخدمات من اجل تنويع القاعدة الاقتصادية

وتقليل الاعتماد على القطاع النفطي .

3- تبني سياسات مالية ونقدية تسهم في استقرار سعر الصرف

والحد من تقلبات الاقتصادية مما يعزز ثقة المستثمرين

4- كما توصي الدراسة بإجراء مزيد من الدراسات والبحوث

في المستقبل التي تخص محددات الاستثمار الخاص وكذلك

اضافة متغيرات اخرى تؤثر على الاستثمار الخاص مثل

الانفاق على البنية التحتية و الانفتاح التجاري و اسعار

النفط مما يسهم في تفسير سلوك الاستثمار الخاص وتعزيز

فعالية السياسات الاقتصادية .

مناقشة النتائج مع الدراسات السابقة

على الرغم من اتفاق الاقتصاديين حول الأهمية البارزة للاستثمار

في النظرية الاقتصادية بصفة عامة وفي نظريات النمو بصفة خاصة

والتأكيد عليه كمحدد من محددات النمو الاقتصادي، إلا أن العلاقة

بين الاستثمار الخاص ومحدداته كانت ومازالت موضوع نقاش واهتمام

الاقتصاديين وصانعي السياسة الاقتصادية في كل دول العالم المتقدمة

والنامية ، وبالرغم ايضا من تعدد الدراسات التي تناولت محددات

الاستثمار الخاص ، فان نتائجها جاءت متفاوتة طبعاً لاختلاف طبيعة

الاقتصادات محل الدراسة والفترات الزمنية والمتغيرات المستخدمة ، كما

ركز جانب من هذه الدراسات على محددات بعينها كاستثمار العام

والانفاق الحكومي والتضخم الى غير ذلك ، في حين لم تغطي محددات الاستثمار الخاص في الاقتصاد الليبي بالقدر الكافي من الدراسة في اطار قياسي يجمع بين المتغيرات ذات الصلة بخصوصية الاقتصاد الليبي ، ومن هنا تأتي الفجوة البحثية التي تسعى دراستنا الحالية لسدها في اعادة اختبار محددات الاستثمار الخاص في ليبيا مع التركيز على اثر المتغيرات الاقتصادية كمحل الدراسة بما يسهم في تقديم دليل قياسي اكثر ملائمة لظروف الاقتصاد الليبي .

أكدت العديد من الدراسات أن الزيادة في الاستثمار العام تؤدي إلى مزاحمة الاستثمار الخاص (تومي أمينة ، 2023) ، في حين اثبتت بعض الدراسات الحديثة أن هناك علاقة تكاملية بين الاستثمار العام في البنية التحتية والاستثمار الخاص (سميحة و نغال، 2004)، أن نفقات الاستهلاك العام تزام مع الاستثمار الخاص (Mamatzakakis, 2001) وفيها من وجد أن تأثير معدل التضخم يكون إيجابياً في الدول متوسطة الدخل ، في حين كان هذا الأثر سلباً في الدول منخفضة الدخل. (Oshikoya,1994) وأن انخفاض سعر الصرف يؤثر سلباً على الاستثمار الخاص (Bakare ، 2011).

فترى هنا ان درستنا كان لها اتفاقا عاما مع الادبيات والدراسات السابقة ان الاستثمار الخاص يتأثر بمجموعة من العوامل الاقتصادية الكلية مع اختلاف حجم وتأثيرها باختلاف طبيعة الاقتصاد وفترة الدراسة، وقد جاءت نتائج هذه الدراسة متوافقة الى حد كبير مع الأدبيات الاقتصادية، مؤكدة اهمية الاستثمار العام والنتائج المحلي الاجمالي في تحفيز الاستثمار الخاص مع ابراز خصوصية الاقتصاد الليبي في تفسير بعض النتائج.

المراجع والمصادر العربية

أبو رشيد ، هائل ، (2008) أثر عولمة التقارير المالية في تشجيع الاستثمارات المحلية والأجنبية (دراسة ميدانية على بيئة الأعمال السورية)، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في المحاسبة، جامعة حلب كلية الاقتصاد قسم المحاسبة.

الفكي ، ثريا ، (2001) الارتباط الخطي المتعدد بالتطبيق على دالة الاستثمار في السودان للفترة (1970 _ 1997) جامعة أم درمان الإسلامية، 2001 .

الحوتة، احمد علي ، (2021) محددات الاستثمار الخاص في الاقتصاد الليبي للفترة (1980-2010). مجلة البحوث المالية والاقتصادية ، ص. 106-115.

النشرة الاقتصادية، ادارة البحوث والاحصاء، مصرف ليبيا المركزي اعداد مختلفة .

الإحصاءات النقدية والمالية (1966-2017)، ادارة البحوث والاحصاء ، مصرف ليبيا المركزي .

بلق ، بشير عبد الله ، (2015) محددات الاستثمار الخاص في الاقتصاد الليبي للفترة (1962 - 2010) ، مجلة العلوم الاقتصادية والسياسية العدد السادس ، كلية الاقتصاد والتجارة ، زيتن الجامعة الاسمية، ص 29-55.

تومي، أمينة ، (2023) دراسة قياسية للعلاقة بين الاستثمار العام في البنية التحتية و الاستثمار الخاص في الجزائر باستخدام نموذج ARDL خلال الفترة (1984 - 2017) ، مجلة البحوث القانونية والاقتصادية ، المجلد ، العدد 1 ، ص 390-409

عبد الحميد، برحومة، (2007) محددات الاستثمار وادوات مراقبتها (اعداد نموذج قياسي لاستثمار بالجزائر للفترة 1994-2004)، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في الاقتصاد، جامعة منتوري -قسنطينة، الجزائر.

فوزي، سميحة ؛ المغربي ، نغال ، (2004) الاستثمار العام والاستثمار الخاص في مصر: مزاحمة أم تكامل؟ ورقة عمل رقم 96، ص 20 - 21 .

مجلس التخطيط العام، المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية للفترة (1962 - 2006).

موقع بيانات البنك الدولي ، مؤشرات ليبيا ،
<https://data.albankaldawli.org/country/>

نشرة المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية للفترة (2012-2023)، ادارة التطوير الاقتصادي والاجتماعي 2025

يوسف علي ، سهام ، (2014) محددات الاستثمار الخاص في ليبيا ، مجلة جامعة سبها العلوم الإنسانية ، المجلد الثالث عشر العدد الثاني ، ص 113-121.

Greene, J., Villanueva, D., (1991). Private investment in developing countries: an empirical analysis. IMF Staff Papers, 38 (1).

Al-Jundi, Salem and Hijazi, Rafiq, (2013). Determinants of private investment in United Arab Emirates, International Journal of Economics, Commerce and Management, 1(2).

Oshikoya, T. W., (Macroeconomic Determinants of Domestic Private Investment in Africa: An Empirical Analysis) Economic Development and Cultural Change, 42, (1994), 573-596

Bakare, S. (2011). The determinants of private domestic investment in Nigeria. Far East Journal of Psychology and Business, 4(2).

Ahangari, A., and A. Saki, (2012). A study on the effect of macroeconomics instability index on private investment in Iran. Management Science Letters, 2(6).

Matvejevs, O. & Tkacevs, O. Public Investment Crowds in Private Investment- with its and buts. Latvijas banka, working paper 4/ 2022

Arini, P. Causality Relationship between Public and Private Investment: The Case of Indonesia. Journal of Corporate Governance (JCGIRM) Vol.3. series 2016. pp. 105-125

Mamatzakis, E. C. (2001, Number 4). Public Spending and Private Investment: Evidence From Greece. INTERNATIONAL ECONOMIC JOURNAL, Volume 15, pp. 33-46.

International Monetary fund (1995) Output, Expenditure, and prices-Determinants of Private Investment.